كما لعبت فلسطين ، في ذلك الوقت دورا كومبرادوريا واضحا ولا سيما من خـــلال ميناء حيفا ومصفاة الاي. بي. سي.

**فلسطين المحتلة ( اسرائيل بعد ١٩٤٨ )** : دور سياسي عسكري على امتداد المنطقة العربية المجاورة لها . وخاصة لجهة عرقلة واستنزاف وضرب اية قوة سياسية في مراكز الثقل الحضارية والسياسية الاساسية ( مصر ، سوريا ، العراق ) ، من شأنها ان تهدد المصالح النفطية والامبريالية من خلال سعيها الى توحيد المنطقة العربيـــة والسيطرة على الثروات القومية .

فخارج هذه الادوار الامبريالية الاساسية ، للكيانات ـــ الانظمة المذكورة اعلاه ، لا وجود ، هناك ، لاي مبرر فعلي لاستمرارها وبقائها . فمثلا لا يملك كل من الاردن ولبنان كقطرين معزولين ، نظرا لاعتمادهما في البقاء والاستمرار على دورهما في اطار المصالح الامبريالية الاقتصادية والسياسية ، الامكانات الموضوعية والسياسية الكافية ( القائمة او الكامنة ) للتخلص من اطار التبعية بدون عملية الربط الجدلي السياسي ـــ التنظيمي او الجبهوي لنضال الجماهير فيها بنضال الجماهير في سوريا ، بوجه خاص ، او مصر والعراق .

وبتعبير آخر ، فان القوى الوطنية الجماهيرية في هذه الكيانات لا تستطيع بقواها وحدها ، ومن خلال المعطيات الواقعية ـــ الامكانيات الاقتصادية والشروط السياسية ـــ ان تنجز مهام مرحلة التحرر الوطني ، التي تعني تحقيق الاستقـــلال السيـــــاسي والاقتصادي ، دون العمل على الغاء الكيان السياسي الذي يعتبر ، في هـــذه الحالة التاريخية المحددة ، بمثابة الشرط السياسي للتبعية . وللدلالة على مدى ارتهان هذه الكيانات بعلاقات راسخة وجوهرية بالامبريالية ، فاننا نجد ، على سبيل المثال ، ان مجموع الايرادات المحلية للاردن عام ١٩٧٣ بلغ حوالي ٤٥ مليون دينار اردني ، وهو يعادل ميزانية الجيش وحدها التي بلغت لنفس العام حوالي ٤٤ مليون دينار اردني . هذا بينما وصلت الميزانية العامة الى حوالي ١٦٠ مليون دينار اردني . ويقوم بسد هذا العجز الضخم الحاصل في الميزانية الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الغربيـــة وبريطانيا وبعض الدول الغربية الاخرى ودول الخليج العربي والسعودية ، بشـــكل بارز ، وعدد من الدول العربية الاخرى .

ويلاحظ ان نسبة اعتماد الاردن على المساعدات الخارجية المباشرة كانت دائما تصل الى حوالي ثلثي الميزانية !

اما في لبنان ، فمن المعروف ان الدخل الناتج عن قطاع الخدمات ، المرتبط بصورة عضوية اساسا بعلاقات التبعية الامبريالية ، انما يصل الى حوالي ٧٠٪ من الدخل الاقتصادي العام .

ولكن ، ما يهمنا توكيده وابرازه ، هنا ، ان النضال الوطني الجماهيري المستقل في كل من هذه الكيانات المقتطعة من سوريا العربية ( الاردن ، لبنان ، فلسطين ) ليس بمقدوره موضوعيا وذاتيا ، مهما بلغ من الشدة والتعاظم ووجود التنظيم السيـــاسي الثوري من حسم مسألة السلطة وانجاز مهام مرحلة التحرر الوطني ، بدون الغـــاء الاساس السياسي للتبعية ( الكيان السياسي ) . وذلك من خلال التلاحم العضوي الجدلي السياسي ـــ التنظيمي بالقوى الوطنية الثورية العربية ، وفي سوريا بـــوجه خـــاص .

فالنضال الوطني الجماهيري «المستقل» في هذه البلدان ، عدا عن العوائق الداخلية